THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

يلقيه

المستشار عمار العرسان

Ammar Al-Arsan

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

في إطار البند 166 المعنون:

"العلاقة مع البلد المضيف"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٧/١١/٠٢

السيد الرئيس،

اطَّلع وفد بلادي على تقرير اللجنة الخاصـــة بالعلاقة مع البلد المضـــيف، ويرحب بما ورد فيه من توصياتٍ قيمة وخلاقة، نتطلع أن ترى طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع. ويود وفد بلادي أن يثني على جهود اللجنة ورئيســـها، معالي المندوب الدائم لقبرص، وأن يشـــير إلى الحرفية العالية والشـــفافية التي امتاز بها عمل الفريق وجميع أعضائه وطاقمه طوال الفترة الماضية.

كما يكرر وفد بلادي التعبير عن تقديره للجهود المبذولة من البلد المضـــيف في معالجة الشـــواغل والقضـــايا المحالة إلى البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك، حيث نشير هنا إلى استعداد المسؤولين فيها للخوض في نقاشٍ مباشرٍ مهنيٍ وصريحٍ حول هذه المشاغل والقضايا.

غير أننا، وبالرغم من الإنجازات التي حققناها في ســـبيل تذليل الكثير من العقبات التي تواجه بعض - وليس كل - الطواقم الدبلوماسية المعتمدة في نيويورك وأفراد عائلاتهم، فإننا ما زلنا في الوفد الدائم للجمهورية العربية الســـورية نعاني من عقباتٍ تتعلق باســـتمرار إغلاق حســـاباتٍ مصـــرفيةٍ شـــخصـــية في بعض المصارف في نيويورك، إما تحت ذريعة وجود ما يسمى "عقوباتٍ أمريكية" ضد سورية ومواطنيها، أو تحت ذريعة ورود استفساراتٍ غير منطقية تطرحها وزارة الخزانة الأمريكية ممثلةً بـــOFAC، بخصوص الحسابات الخاصة بالدبلوماسيين السوريين، وهو الأمر الذي يدفع الكثير من المصارف إلى إغلاق هذه الحسابات المصرفية لبعض الدبلوماسيين السوريين المعتمدين، كي تتجنب هذا الجدل العقيم

وهذا الإزعاج الناجم عن تدخلات OFAC المتكررة وغير المبررة، حسب قناعتنا وحسب الاتفاقات الدولية التي تحكم هذه القضية.

كما نشير في هذا السياق، ومع احترامنا الكامل لمبدأ السيادة الوطنية، إلى اعتقادنا بضرورة قيام الدولة المضيفة بإعادة النظر في آلية منح سمات الدخول إلى الدبلوماسيين المعتمدين في نيويورك وأفراد عائلاتهم، إذ أن منح السمة أو تجديدها لمدة ستة أشهر مع انتظار مهلة كل مرة لا تقل في العادة عن الشهر للحصول عليها، يشكل عائقاً أمام قدرة الدبلوماسيين المعتمدين على السفر والحركة وأداء المهام وحضور المؤتمرات الخارجية، هذا إلى جانب قناعتنا المطلقة أن هذه الآلية الجامدة غير مبررة ولا تعكس روح التعاون والمرونة المرجوة والمتوقعة من الدولة المضيفة..

ونُشير أيضاً إلى قضية استمرار الدولة المضيفة في رفض منح تراخيص عمل لأفراد عائلات الدبلوماسيين السوريين المعتمدين، وذلك دون تقديم مبررٍ ذي أساس قانوني، سوى ربطه بعدم وجود بعثة دبلوماسية أمريكية في الجمهورية العربية السورية حالياً.

وإننا نلفت عنايتكم وعناية السادة الزملاء في هذا المجال إلى الأمور الجوهرية التالية:

أولاً- إننا، وعلى الرغم من رفضنا وإدانتنا للإجراءات أحادية الجانب التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ظلماً على الشعب السوري، والتي تخالف أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإننا قد راجعنا القوانين والرخص التي أصدرتها وزارة الخزانة الأمريكية بهذا الخصوص، وكان

النص فيها واضحاً لا لبس فيه على أن ما يُسمى خطأً بـ"العقوبات الأمريكية" على سـوريا، لا يشـمل الدبلوماسـيين السـوريين المعتمدين في الولايات المتحدة ولا عائلاتهم.

ثانياً- إن العوائق التي ذكرناها لاحقاً تُشكِّل خروقاتٍ جدية لما ورد من توصـياتٍ في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ضمن نص الفقرة /٨٩/ منه، ولا سيما ما ورد في إطار الفقرة الفرعية (ج)، وأقتبس " تؤكد اللجنة في هذا الصـدد أنه، في سياق تأدية الوفود والبعثات لدى الأمم المتحدة لمهامها، لا يمكن إخضـاع تنفيذ الصـكوك المذكورة في الفقرة ٨٩(أ) لأية قيود ناشـئة عن العلاقات الثنائية للبلد المضيف". انتهى الاقتباس..

ثالثاً- إننا نثير هذه المسـائل هنا بشـكلٍ مهنيٍ وودي وشـفاف في سـبيل البحث عن حلولٍ لها، وهو واجبٌ ملقى على عاتق حكومة البلد المضـيف التي نثق بقدرتها وقدرة مؤسـساتها على احترام جميع أشـكال الحصـانات والامتيازات والحقوق الممنوحة للدبلوماسـيين المعتمدين بموجب الاتفاقيات الدولية المختلفة بما فيها اتفاقية المقر، وبالتالي فإن المطلوب فقط هو توفر إرادة جدية لتنفيذ هذه الاتفاقيات دون تمييزٍ أو قيود.

وفي سياقٍ آخر، يُعبِّر وفد بلادي عن دعمه الكامل لموقف روسيا الاتحادية في إطار المفاوضات الجارية بينها وبين البلد المضيف، بخصوص ما تعرضت له بعض المقرات الدبلوماسية الروسية في الولايات المتحدة الأمريكية من خروقاتٍ للامتيازات والحصـانات التي تتمتع بها. ويتطلع وفد بلادي إلى ضـمان الالتزام التام بما نصـت عليه الفقرة الفرعية ٨٩(هـ) من تقرير لجنة العلاقات مع البلد

المضـيف، بخصـوص ضـرورة احترام الامتيازات والحصـانات المكفولة لمباني البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، وبـروحٍ مـن التعاون ووفقاً للقانون الدولي.

ختاماً، فإن وفد بلادي يتطلع إلى معالجةٍ جاد لهذه المسـائل الجوهرية، تتجاوز مجرد البحث في بند العلاقة مع البلد المضيف سنوياً وإصدار قرارٍ سنوي عن الجمعية العامة، وندعو في ذات الوقت إلى مواصـلة اللجنة عملها على النحو المرتجى بما يكفل احترام وتطبيق الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والبلد المُضيف بشـأن مقر الأمم المتحدة، وأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسـية لعام ١٩٦١، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦.

وشكراً.